مجازر 8ماي1945 وأثرها في تطوير الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية

د. محمد بلعباسي د. محمد شبوب
جامعة الشلف

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مجازر الثامن من ماي 1945، و تداعيات الحرب العالمية الثانية على الجزائر، وكيف أثرت على تبلور الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، التي تتعتبر مرحلة هامة في تغير توجهاتهم ومطالبهم السياسية في تاريخ الحركة الوطنية، الذين طالبوا بالحرية وفرض مطالب جديدة لم تعهدها من قبل، من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية، هذه الأخيرة من أجل تدارك هذا الوضع قامت بإصلاحات من أجل امتصاص غضب الحركة الوطنية والتي اختلفت ردرود فعل الحركة الوطنية حول هذه الاصلاحات، ولهذا جاءت هذه الدراسة لتعالج مختلف المطالب والشروط الاحزاب السياسية بالشرح والتفصيل وأهم النتائج التي قامت بتحقيقها على الصعيدين الدولي والوطني.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، الحركة الوطنية، الاحزاب، مجازر، مطالب.

Summary

This study deals with the massacres of May 8, 1945, the repercussions of the Second World War on Algeria, and how it influenced the crystallization of the political thought of the Algerian national movement, which is considered an important stage in changing their attitudes and political demands in the history of the national movement. In order to put pressure on the French government, the latter in order to remedy this situation has undertaken reforms in order to absorb the anger of the national movement, which differed in the National Movement's reaction to these reforms, and this study came to address the different demands and conditions political parties explain and detail Are the results achieved at the international and national levels .

Keywords: Algeria, national movement, parties, massacres, demands.

مقدمة:

كانت الجزائر على موعد هام غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا بعد المجازر التي ارتكبها المستعمر في الثامن من ماي 1945 والتي ارتكبها المستعمر وراح ضحيتها أكثر من 40ألف شهيد، وقد كانت هذه المجازر منعطفا هاما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والمجتمع الجزائري، حيث تمخضت عنها عدة تغيرات على المستوى المحلي، كما انها كانت سببا في إضفاء حركية جديدة على المستوى السياسي، وأدى الى تطور الوعي السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، ولهذا ستتناول هذه الدراسة ، تداعيات نهاية الحرب العالمية على الجزائر، وكيف أثرت مجازر الثامن ماي على الأساليب النضالية للحركة الوطنية الذي تغير مقارنة لما كان سائدا من قبل.

1- الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

أ- الأوضاع السياسية:

كان المستعمر يراقب عن كثب التطورات بالجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، و بردود فعل ما هي بالعنيفة وهذا عند مطالبة الجزائريين بالحرية ، وقد اكتفت فرنسا في البداية بالتسويف و النظر في هذه المطالب لاحقا، ربما السبب يعزى هذه المرة إلى الظروف المعاشة التي كانت تمر بها فرنسا يومها، أمام ويلات الحرب العالمية الثانية خاصة بعد انهزامها أمام الألمان و قيام حكومة موالية للنازية، و تأسيس حكومة ديغول في المهجر"لندن"، وقد ربط أبو القاسم سعد الله أحداث ماي 1945

بإنشاء حركة أحباب البيان و الحرية في شهر مارس1944، و ما تلا ذلك من نشاط و دعاية و يقظة وطنية أدت إلى اتصالات علنية و سرية بين قادة الحركة الوطنية، و إلى محاولة تكوين جبهة متحدة للوصول إلى تحقيق أهداف البيان و ملحقه المعلنة و المؤجلة إلى ما بعد الحرب[1] وتظهر أهمية تلك الحركة في كونها ضمت أعضاء من جميع اتجاهات الحركة الوطنية[2]حيث انضم إليها عناصر من النواب و النخبة، الطلبة والكشافة، جمعية العلماء و حزب الشعب، و بالتالي أصبحت هذه الحركة عبارة عن جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزبا سياسيا، و كما أوضحنا سابقا فإن هذا التجمع و خلال وقت قصير أصبح له من الأتباع كثر، حتى بلغ عددهم حوالي 50000 منخرط[3]، و كان هدف تلك الحركة المعلن هو مقاومة الاستعمار والمشاركة في إيجاد عالم جديد مبتغاه الرئيس كما ذكر شارل أندري جوليان " تقريب فكرة الأمة الجزائرية، و الترغيب في إنشاء جمهورية بالجزائر يجمعها نظام فيدرالي مع جمهورية فرنسية مناهضة للإمبريالية"[4].

وما يجب التوقف عنده هنا و ربطه بمجازر ماي 1945، هو التركيبة البشرية لحركة أحباب البيان والحرية، ذلك أنها كانت مكونة بالإضافة إلى جماعة النخبة و جمعية العلماء من عناصر حزب الشعب الجزائري، هذا الأخير الذي كان محضورا منذ بداية الحرب العالمية الثانية، ثم إن بعض أعضاؤه آنذاك تم وضعهم في السجون أما من بقي منهم فقد وصل نضاله في إطار السرية، بناءا على ذلك تقرب هؤلاء المناضلين من الحركة وانضموا إليها حتى يجعلوها ستارا يحققون من ورائها أهدافهم[5]، وطريقة شرعية لنظامهم في إطار قانوني يجنبهم المتابعة القضائية[6]، و هذا لا ينفي انضمام البعض إلى الحركة بعد أن اقتنع بأهدافها .

و بغض النظر عن القائل المهم هنا أن إيديولوجية حزب الشعب الجزائري كانت قائمة على المطالبة باستقلال الجزائر، و مناهضة الاستعمار وتلك الأفكار تشكل خطرا على المستعمر بشكل عام و المستوطنون بشكل خاص، و عليه و بعد ذلك التوحد الحاصل بين أعضاء الحركة الوطنية، بدأت الأفكار الاستقلالية تنتشر بين ممثلي حركة أحباب البيان و الحرية و كذلك بين الأوساط الشعبية[7].

ب-الاوضاع الاقتصادية:

لقد تزامنت تلك التطورات السياسية مع الأزمات الاقتصادية الحادة التي كان يعاني منها الشعب الجزائري، هذا الأخير الذي ذاق الأمرين من الفقر و الظلم جراء الحرب الكونية الثانية[8]، و سياسة المستعمر و مما زاد من تفاقم تلك الأزمة هو الجفاف الذي ساد في الجزائر خلال مواسم عديدة، و ما نتج عنه من انتشار للآفات و الأمراض وتضرر المحصول الزراعي خلال هذه الفترة فانتشرت بذلك المجاعة بشكل كبير[9]، حيث تناقص إنتاج الحبوب بالنسبة للجزائريين من 17 مليون قنطار و هي الكمية الاعتيادية إلى 03 ملايين قنطار عام1945، و قد ساعد ذلك على تزايد انتشار السوق السوداء الموازية التي كانت أسعارها فوق طاقة وإمكانية أغلبية الأهالي الجزائريين[10]، و في هذا المقام نذكر الإنتقاد الذي وجهه ابن جلول للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها فرنسا بالجزائر بجلسة 27 مارس 1944 ووصفها بالكارثية نتيجة انتشار المجاعة و البطالة وطرق توزيع المؤن حيث استفادت العائلة الجزائرية بأربعة كيلوغرامات من الحبوب الصلبة مدة شهر كامل داخل المدن، بينما كانت حصة العائلات الريفية أقل بكثير، و إن وزعت لا توزع بانتظام و قد أرجع ابن جلول أسباب نقص التموين إلى ضعف المواصلات بين المتربول والجزائر[11]، و في هذا الصدد نذكر ما أورده الباحث رضوان عيناد تابت الذي قال بأن فترة الجفاف تلك تزامنت وظاهرة انتشار الجراد خاصة في مقاطعة قسنطينة، و قد أثرت على زراعة الحبوب، الهضاب العليا بسطيف بدورها تعرضت إلى الجراد حيث أتلفت مساحات كبيرة، وواصل الجراد زحفه إلى مدن بجاية، سكيكدة ،قالمة، عنابة و الملاحظ أن السلطات الفرنسية لم تكلف نفسها عناء مقاومة تلك الظاهرة لانشغالها بمجريات نهاية الحرب العالمية الثانية

لذلك تراجعت نسبة إنتاج القمح في الجزائر حتى وصلت إلى أقل من 03 ملايين قنطار عام 1945، وأدى ذلك حسب نفس المؤلف إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الأساسية فأسعار الخبز مثلا تضاعفت ثلاث مرات خلال هذه الفترة مقابل انخفاض أجور العمال، ثم لا ننسى أن السواد الأعظم من الشعب الجزائري يومها كان بدون عمل[12].

2 - انعكاسات مجازر 8ماي 1945 على الوضع العام بالجزائر.

اقتنع بعض أعضاء الحركة الوطنية بحقيقة فرنسا العنصرية التي يستحيل معها تحقيق ولو مطلب واحد بالطرق السلمية، والملاحظ على تلك المجازر أيضا هو أنها قد أحدثت حالة من الانسداد بين سلطات الاحتلال وأغلبية ممثلي الاتجاهات السياسية في الجزائر، كما أدت في ذات الوقت إلى تشكيل فراغ بين الأهالي والطرف الآخر الذي ارتكب تلك الأحداث الدموية وعليه فقد تأكد الجزائريين بعد أن فقدوا ثقتهم في إدارة المحتل و تيقنوا بأن الذي يرتكب مثل هكذا مجازر لا يفهم لغة التحاور التي كانت ممثلة يومئذ في الكفاح السياسي، هذا ناهيك عن يأس بعض من كانوا متأثرين بالحضارة الفرنسية ويدعون إلى الارتباط بها فقرروا تغيير نظرتهم اتجاه فرنسا واتخاذه مواقف معادية لها.

هكذا إذا كانت مجازر ماي 1945 نقطة تحول أساسية سواء بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين والجزائريين على المستويين الرسمي والشعبي أو العلاقات بين التشكيلات الوطنية فيما بينها[13]، التي لم تستطع المحافظة على مكسب الوحدة الوطنية الذي تحقق من خلال تأسيس حركة أحباب البيان والحرية، وذلك نظرا لتعدد الايديولوجات واختلاف تكوين أعضاء الحركة الوطنية مما أثر على توجهاتهم ونظرتهم للمستعمر.

وفي محاولة منها لتهدئة الأوضاع جراء الجرائم التي ارتكبتها قامت فرنسا باستدعاء الجزائريين للاشتراك في اقتراع المجلس التأسيسي الأول، الذي تقرر أن تجري انتخاباته يوم 21 أكتوبر 1945– بعد مرور خمسة أشهر فقط عن مجازر ماي1945[14]والمتتبع للأحداث يومها يجد أن نتائج ذلك الانتخاب كانت معروفة سابقا نظرا للمعطيات المحددة بموجب قانون 07 مارس 1944، والتي تنص على طغيان العنصر الأوروبي فبموجبه يتم انتخاب 22 عضوا أوربيا من قبل 454000 ناخب، بينما يتم انتخاب 15 عضوا من المسلمين من قبل 1210000 ناخب، وذلك يعني أن سلطات الاحتلال قد حسمت نتائج الاقتراع لنفسها ولصالح المعمرون الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون على أغلبية المقاعد في كافة المجالس المحلية والعامة[15]، ثم لا ننسى أن تنظيم هذه الانتخابات حصل في وقت كانت فيه الساحة السياسية الجزائرية خالية من أغلبية تشكيلات الحركة الوطنية، بعد اعتقال المستعمر لفرحات عباس زعيم حركة أحباب البيان والحرية والبشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين مباشرة بعد مجازر ماي 1945، أمّا مصالي الحاج فكان رهن الاعتقال قبيل ذلك ولم يبق في الساحة السياسية إلاّ الحزب الشيوعي الجزائري و اتحادية المنتخبين المسلمين برئاسة الدكتور ابن جلول المعروفين بتوجههما الموالي لفرنسا، فالأول له إيديولوجية قائمة على ركائز بعيدة عن الهوية الجزائرية كمّا أنه كان يعتبر الجزائر أمة في طور التكوين[16] وظل يعمل طوال فترة نضاله على حماية مصالح وسيادة فرنسا بالجزائر و لو على حساب السكان الأصليين[17] أما الثاني فمعروف بدفاعه المستميت عن مشروعه الإدماجي[18]، المتضمن مطالب تتعلق بإدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي كلية دون التخلي عن أحوالهم الشخصية وهذا تناقض في منطق السياسة الفرنسية القائمة على التمييز العنصري وغير مناسب من ناحية أخرى لمعتقدات الجزائريين وعاداتهم.

والملاحظ على تلك الانتخابات غياب مناضلي حزب الشعب الجزائري وحركة أحباب البيان والحرية الذين رفضوا المشاركة فيها وأصدروا في هذا المقام منشورا تم توزيعه على الأهالي الجزائريين يتضمن الدعوة إلى المقاطعة والامتناع، فكان ذلك دليل المشاركة الضئيلة التي طالت اقتراع المجلس التأسيسي الأول حيث لم تتجاوز مشاركة الجزائريين 30%[19]،، وبتلك المشاركة

نلاحظ مدى اليأس و الفراغ الذي حصل عند الشعب الجزائري بعد مجازر ماي 1945، هذا الأخير الذي لم يعد يكترث لمثل هكذا انتخابات تنظمها إدارة المحتل وعيا منه بحقيقة المستعمر القائمة آنذاك على خديعة الأهالي الجزائريين وخدمة مصالح المستوطنون .

وفي نفس السياق ومع مواصلة فرنسا لإجراءاتها الرامية إلى تهدئة الشعب الجزائري وسعيا منها لامتصاص غضبه، والحيلولة دون استمرار تفاقم الوضع العام في الجزائر، ومن أجل الخروج من حالة الانسداد التي آلت إليها العلاقات بينها وبين بعض تيارات الحركة الوطنية كالتيار الاستقلالي، أقدمت سلطات الاستعمار على إصدار قانون العفو العام[20] بعد مصادقة الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى عليه يوم 16 مارس1946[21]، والذي ينص على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة النشاط السياسي[22]، هذا المرسوم وإن لم ينفذ كاملا إلا أنه سمح بخروج بعض زعماء الحركة الوطنية من السجن أمثال فرحات عباس والبشير الإبراهيمي[23].

وقد استغلت بعض التشكيلات السياسية صدور قرار العفو ذاك وذكرت بأن الفضل يعود لها، من ذلك نذكر الحزب الشيوعي الجزائري الذي رأى بأن سياسته المرنة كانت هي السبيل لصدور مرسوم العفو، وقد عمل لذلك دعاية كبيرة في محاولة منه لمحو الصورة القاتمة التي ظهر بها طوال فترة نضاله[24]، والتي سبق وأن تحدثنا عنها في أكثر من موقع، هذا علاوة على مواقفه السلبية من مجازر ماي 1945 التي ظهر فيها مؤيدا لفرنسا غير مبال ولا منددا بما قامت به ضد الآلاف من الجزائريين العزل، وفي سبيل الترويج لإدعائهم المصطنع قام الشيوعيين بنشر دعايتهم تلك في صحيفة "الحرية" الناطقة باسم الحزب بتاريخ 21 مارس 1946 في افتتاحية جاءت بعنوان "نصر مزدوج"، 300 جزائري أطلق سراحهم من بينهم فرحات عباس وأكدت الصحيفة أن الشيوعيون كانوا هم من أشاروا على فرنسا بإصدار قرار العفو، ودعى هؤلاء أي الشيوعيين إلى ضرورة تعاون واتحاد الجزائريين مع الفرنسيين لمستقبل أفضل[25].

والمتتبع لدعاية الحزب الشيوعي الجزائري وتصريحاته، يجد بأنها جاءت في وقت تعمد فيه ذلك في محاولة منه لإزالة الشكوك حوله في عدم تبنيه للقضية الوطنية كما فعل البقية، وأراد من خلال عمله ذاك كسب الأهالي لأجل الحصول على قاعدة شعبية واسعة خاصة في ظل العزوف الشعبي حوله.

وبصدور قرار العفو عادت التشكيلات السياسية في الجزائر إلى الظهور لكن هذه المرة في قالب جديد لدى بعض أعضاء ممثلي اتجاهات الحركة الوطنية الذين عايشوا مجازر ماي 1945 وعانوا من ويلاتها، علىّ إثر ذلك بدأ التفكير جليا لدى أعضاء حزب الشعب الجزائري[26]، بضرورة تغيير الكفاح من سياسي إلى مسلح في حين حدث تغيير أكثر ما يقال عنه أنه طفيف لدى دعاة الإدماج بدعوتهم إلى إقامة دولة جزائرية لكن تبقى مرتبطة فدراليا مع فرنسا، أما جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فقد واصلت مسيرتها النضالية بتوعية الشعب الجزائري والعمل على استرجاع هويته، مع بقاء الشيوعيون متمسكين بإيديولوجيتهم القائمة أنذاك على الدفاع على مصالح فرنسا بالجزائر، ذلك ما سنحاول التعرف عليه من خلال عرض الطابع الجديد التي ظهرت عليه الحركة الوطنية بعد مجازر ماي 1945بداية بـ:

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

على إثر صدور قانون العفو العام بتاريخ 16 مارس 1946[27] أطلق صراح فرحات عباس الذي قرر مواصلة نشاطه السياسي[28]، لكن هذه المرة بعيدا عن بقية التشكيلات السياسية الأخرى، حيث أعلن عن تأسيس حزب جديد في أفريل 1946 أطلق عليه اسم "الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"[29]، كبديل عن برنامج أحباب البيان والحرية[30] وهو بذلك قرر الابتعاد عن مناضلي التيار الاستقلالي لأنهم في نظره سبب الحوادث الأليمة التي كانت تقع للجزائريين[31]، وقد ذكر بعض

الباحثين أمثال محفوظ قداش بأن الاتجاه الإدماجي عرف تطورا في برنامجه بحيث أنه نادي بإقامة دولة جزائرية[32]، لكن بعد القراءة المتأنية لمطالب هذا الحزب وجدنا بأن التطور الحاصل عند أفكار عباس كان طفيف لأن حديثه عن إنشاء دولة جزائرية لم يقصد بها استقلال الجزائر كليا عن فرنسا مثلما كان يطالب بها مصالي الحاج، وإنما طالب بإقامة دولة جزائرية مرتبطة فدراليا مع فرنسا[33]، وهنا يتساءل الباحث لماذا بقي فرحات عباس متمسك بفكرة الارتباط مع فرنسا حتى اللحظة – نقصد عام 1946- ألم يكفيه ما فعله المستعمر بالأهالي الجزائريين في ماي 1945، خاصة أنه كان شاهد عيان على تلك المجازر الشنيعة التي عاشها الجزائريون[34]، أم أن إيديولوجية الرجل المتأثرة بالهوية الفرنسية والاندماج معها يستحيل أن تسقط عنده مهما كانت الظروف والمواقع، لهذا كان يعمل وفق مبدأ خذ و وطالب من خلال دعوته الصريحة إلى التمسك بمبدأ الثورة بالقانون بمعنى أنه كان ينادي بالاستقلال الذاتي للجزائر بالطرق السلمية مبتعدا عن العنف المسلح[35]، وبعدها وعلى المدى الطويل تحصل الجزائر على استقلالها الكامل، وحسب رأيي هذا أمر مستبعد إذا ما نظرنا إلى مدى تمسك عباس بأفكاره الإدماجية الرامية إلى الارتباط بفرنسا ودفاعه المستميت عنها في أكثر من موقع، من ذلك أنه توجه في 01 ماي 1946 بنداء إلى الشباب الجزائري والفرنسي مما جاء فيه "...إن القضية هي تحرير الجزائر من نظام قديم قائم على الاستغلال الكولونيالي لقد تركنا نهاية الطرق القديمة المعهودة لنسلك الطريق الكبير طريق الوطن الجزائري أعني المساواة والحرية لا للاندماج ولا للانفصال، شعب فتي يقوم على أسس ديمقراطية حديثة تقودها الديمقراطية الفرنسية الكبيرة ..."[36] ، هذا ناهيك على اعتماده على طبقة مثقفة مكونة من الأعيان والمحامون أمثال أحمد بومنجل، قدور صاطور وأطباء أمثال الدكتور سعدان الدكتور ابن جلول والدكتور أحمد فرنسيس، ومدرسون أمثال حميد بن سالم وغيرهم[37].

من خلال مواقف فرحات عباس السابقة الداعية إلى الارتباط بفرنسا والتعهد بعدم الانفصال عنها سمحت له بالمشاركة في الانتخابات التأسيسية البرلمانية الثانية يوم02 جوان 1946[38]، حيث تحصل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على نسبة 71% ما يعادل 11 مقعدا من الأصوات المعبر عنها، أي 458000 صوتا من مجموع 633000 ناخبا[39]، و رغم نسبة المقاطعة التي كانت كبيرة إلاّ أنّ عباس ذكر بأن حزبه حقق نجاحا "إنه انتصار مسلم به"[40]، و أصبح بذلك يتكلم باسم الوطنيين الجزائريين[41]، هذا رغم دعوة حزب الشعب الجزائري الصريحة إلى المقاطعة و الامتناع عن المشاركة في ذلك الاقتراع[42].

و قد صرح فرحات عباس بعد الانتخابات بنداء موجه للفرنسيين مما جاء فيه " هذه فرصتكم الأخيرة و نحن العقبة الأخيرة لا تخطئوا، إنني أكثر الوطنيين تقربا من فرنسا"[43] و تصريح عباس هذا يؤكد كلامنا السابق المتضمن تمسك فرحات عباس بإيديولوجيته القائمة على التأثر بالثقافة الفرنسية، و أنه يستحيل عنده تطور المجتمع الجزائري إلاّ في حالة اندماجه مع المحتل، و نحن بكلامنا هذا لا ننقص من قيمة الرجل و لا ننكر ما قام به طوال فترة نضاله!، لكن الذي دفعنا لطرح مثل هكذا أفكار هو لماذا بالغ عباس في تقديس الطرف الآخر، ألم يكن في الجزائر يومها أشخاص يمكن للصيدلي فرحات أن يثق فيهم و من ثم يتفق معهم على نقل الجزائر من براثين هذا المستعمر إلى الحرية والاستقلال؟!.

المهم و بغض النظر عن القائل أصبح هؤلاء المنتخبون يمثلون نواب الحزب في المجلس التأسيسي الوطني الثاني و قدموا برنامجهم القاضي بإقرار الفدرالية، و إقامة جمهورية مستقلة ذاتيا بحكومتها الخاصة و برلمانها المنتخب بواسطة التصويت، و إقرار اجراءات لكي لا تقطع الصلات القائمة بين الجزائر و فرنسا[44]كما حاول عباس صياغة أفكار حزبه في شكل دستور قدمه للبرلمان الفرنسي يوم 09 أوت 1946 [45] بعنوان "دستور الجمهورية الجزائرية" مما جاء فيه :

المادة الأولى: تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي للجزائر، و تعترف في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية و حكومتها و العلم الوطني.

المادة الثانية: تصبح الجمهورية الجزائرية عضوا في الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشتركة، و تكون العلاقات الخارجية و الدفاع الوطني للدولتين مشترك تشرف عليه سلطات الاتحاد و تشارك الجزائر في ممارسة تلك السلطات.

المادة الثالثة: تتمتع الجمهورية الجزائرية بكامل السيادة في جميع القطر، و تشرف على جميع المرافق الداخلية بما فيها الشرطة[46].

المادة الرابعة و الخامسة:يتمتع كل المستوطنون الأوروبيون الموجودين بالجزائر بالجنسية الجزائرية، و بالتالي تكون لهم نفس الحقوق المخولة للمواطن الجزائري بما في ذلك حق التصويت و التوظيف، و في المقابل يتمتع كل مواطن جزائري في التراب الفرنسي بالجنسية الفرنسية و تكون له نفس حقوق المواطنين الفرنسيين بما في ذلك حق التصويت و تقلد الوظائف العمومية، و يمكن لهذين المقتضيين أن يمتدا إلى جميع أعضاء الاتحاد الفرنسي بعد المصادقة عليهما.

المادة السابعة: اللغات الرسمية في الجمهورية الجزائرية هي الفرنسية و العربية، و يكون التعليم العام باللغتين في جميع طبقات التعليم، و تتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله إجباري لجميع الأهالي ذكورا و إناثا.

المادة الثامنة:إن المدارس العمومية الموجودة حاليا في الجزائر تبقى على وضعها الراهن.

المادة التاسعة : سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى، على أن تتحمل هي ميزانية تلك المدارس[47].

و قد ذكر عباس بأن البنود التي حملها هذا الدستور مثبتة و تدعوا كلها إلى التسامح و نبذ التعصب الديني، ثم إن مصالح الجزائر و فرنسا تبقى كلها محترمة و لا يحدث أي انفصال بين الطرفين[48].

و كباحث وجب علينا التوقف عند مواد هذا الدستور، حيث و بقراءة المادة الأولى المتضمنة اعتراف فرنسا بسيادة الجزائر، و بعلمها الوطني يخيل للقارئ بأن مطالب دستور عباس استقلالية، لكن و بمجرد الاطلاع على المادة الثانية و السابعة اللتين تنص على التوالي بإشراك فرنسا في حكم الجزائر و منحها العلاقات الخارجية و الدفاع واعتبار اللغة الفرنسية إجبارية بالجزائر، نجد أن ذلك الاستقلال الذي تكلم عنه فرحات عباس في المادة الأولى جزئي غير كامل، وبقي متمسكا ببرنامجه الاندماجي.

أمّا عن ردود فعل البرلمان الفرنسي على نقاط الدستور ذاك فلم تكن جدية، حيث أنه و بالرغم من إبقاء مواده على صلات الترابط بين فرنسا و الجزائر، إلاّ أن المجلس الدستوري الفرنسي لم يأخذ مقترحات نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مآخذ الجد، و لم يجهد نفسه لمناقشة القانون الأساسي الخاص بالجزائر، فبالنسبة للنواب الفرنسيين الجزائر كانت و يجب أن تبقى تابعة للسلطات الاستعمارية[49].

و هو في فرنسا و بعد تقديم مشروعه إلى البرلمان الفرنسي التقى عباس في باريس هوشي منه « Hochi –Minh »، فهنأه هذا الأخير على نشاطه الواضح والمستمر، و من القاهرة وصلته رسالة من الحبيب بورقيبة، رئيس حزب الدستور الجديد التونسي يقول له فيها " بأن فرنسا لا تمنحنا أي شيء من مطالبنا، و طلب من عباس الانضمام إلى حزب الشعب الجزائري"[50]، و للتذكير هنا فقد رفض أعضاء الاتجاه الاستقلالي بزعامة مصالي الحاج ذلك المشروع الذي تقدم به عباس إلى البرلمان الفرنسي لإقتناعهم بإيديولوجيتهم القائمة على تمسكهم بالاستقلال التام للجزائر[51].

و بعد عودة فرحات عباس إلى الجزائر العاصمة عمل مع أصحابه على تنظيم الحزب مع الإبقاء على المطالب الاندماجية، يظهر لنا ذلك جليا في مؤتمر الاتحاد المنعقد في شهر أكتوبر 1946[52] ، حيث انعكف هؤلاء على تسوية مشاكل أخرى منها:

- إلغاء قرار حل أحباب البيان و الحرية، و التأكيد على تشكيل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- نقل مصالي الحاج من برازافيل إلى باريس بناءا على طلبه
- السماح بعودة جريدة "المساواة " إلى النشاط بعد توقيفها عن الصدور من قبل سلطات الاحتلال في ماي 1945.

- طلب تعويضات من فرنسا على مجازر ماي 1945 قدرها 500 مليون فرنك، و قد وافق عليها وزير المالية أنذاك، لكن الوالي العام للجزائر رفض بحجة أن الضحايا قد تلقوا تعويضات.

- وضع مشروع قانون يخول للشعب الجزائري العودة إلى ممارسة نشاطهم داخل منصة مجلس النواب[53] .

و بتلك المطالب واصل عباس و أصحابه الدفاع عن سياستهم المنادية بالاندماج مع المستعمر، ثم إن تطور الجزائر و شعبها عندهم لا يكون إلاّ بفتح الحوار و تجنب العنف مع فرنسا التي هي عندهم مصدر للحضارة[54]، متجاهلين بذلك ما قامت به آلاتها الحربية من ظلم و استبداد ضد الأهالي العزل طيلة قرن من الزمن، و القارئ لتلك النقاط أيضا يجد بأن هناك تملق و تقرب من فرحات عباس و رفاقه إلى سلطات الاحتلال.

-أصحاب الحرية و الديمقراطية:

نتيجة المواقف السلبية للحزب الشيوعي الجزائري من مجازر ماي 1945 وتهجمه على بقية تيارات الحركة الوطنية كالتيار الاستقلالي و طلب القضاء عليها و سجن زعماؤها، لأنهم هم سبب تلك المجازر حسب زعمه[55]، و نتيجة للصورة غير المشرفة التي ظهر بها ذلك الحزب خلال الحرب العالمية الثانية، كل ذلك قضى على شعبية الحزب التي هي في الحقيقة غير موجودة أصلاً، بسبب إيديولوجيته المعادية للوطنية الجزائرية[56] - و التي تكلمنا عليها آنفا- و قد ظهر ذلك العزوف الشعبي أيضا عندما شارك الحزب في الانتخابات المحلية التي أجريت يوم 02 جوان 1946[57]، حيث تحصل الشيوعيون على 53396 صوت[58]، و ذلك رقم ضعيف إذا ما قورن ببقية الأصوات خاصة تلك التي تحصل عليها عباس، وعليه كانت نتيجة ذلك الاقتراع وخيمة على الحزب الشيوعي الجزائري[59]، لذا سعى الحزب إلى إعادة الثقة لكيانه باعتماده هذه المرة سبل جديدة لعلها تقربه من المجتمع الجزائري[60]، من ذلك أنه اعتمد على تكتيك جديد كتنقية الحزب من العناصر التي أُتهمت برفع الشعارات ضد اتجاهات الحركة الوطنية وزعمائها وفي هذا الصدد أبعد عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري[61]، و قام في ذات الوقت بضم عناصر قريبة من الجزائريين أمثال الصادق هجريس، مبروك بلحسين، بوعلام خالفة و عمر أوصديق[62]، وتم إعطاء الحزب تسمية جديدة هي "أصحاب الحرية والديمقراطية"، كما قام الحزب باعترافات تقر بأهمية الحركة الوطنية و بطابعها التقدمي من خلال تصريح له في 21 جويلية 1946، و اقترح حينها بتشكيل جبهة وطنية ديمقراطية تضم بالإضافة إلى الحزب الشيوعي الجزائري، حزب الشعب الجزائري العلماء و الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و شعب فرنسا كحليف لها[63]، هذا كما أقر الحزب جملة من المطالب منها نذكر :

- ترسيخ مبادئ السلم، و السعي إلى إقامة علاقات مع القوى العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و الاتحاد السوفياتي.

- توفير الغذاء و المستلزمات لجميع المستوطنين الصغار و الفلاحين و العمال، و اعتماد سياسة الري لتطوير الفلاحة، و تنمية الإنتاج الصناعي بالاهتمام بالعمال، و تأميم البنك الجزائري، ومناجم الفحم والفوسفات وشركات التأمين الكبرى، وشركات الغاز والكهرباء.

- تطبيق القوانين الاجتماعية المعمول بها في فرنسا خاصة اقتراحات وزير العمل-التي كانت له ميولات شيوعية - الخاصة بزيادة أجور عمال الصناعة.

- الدفاع عن العمال والدعوة إلى تكوين اتحاد يضم الشباب المتطلعين لمستقبل أفضل[64].

وإذا توقفنا عند برنامج الحزب ذاك نجده لا يخرج عن المطالب السابقة، حيث وبالرغم من دعوة الحزب بقية اتجاهات الحركة الوطنية إلى الاتحاد في جبهة وطنية ديمقراطية[65]، إلا أن هذا الحزب بقي محافظا ومتمسكا بإيديولوجيته القائمة على عدم

الاعتراف بالكيان الجزائري، ثم لا ننسى أن أفكاره كلها تقريبا كانت مستوحاة من الخارج في إطار ما يسمى بالأممية الشيوعية وليس من الجزائر، ذلك لأنهم كانوا يعملون وفقا للإستراتيجية المسطرة من الشيوعية الدولية، أو الكتلة الاشتراكية وليس وفقا لمصلحة الجزائر، أمّا البرنامج الإصلاحي الذي جاء به فهو تكتيك منه ليس إلاّ ! غايته كسب ثقة الأهالي و إعادة الاعتبار للحزب.

-جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

إنّ الدارس لنشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عقب مجازر ماي 1945 يجد بأنه لم يتغير، حيث وبمجرد أن أطلق سراح البشير الإبراهيمي في 16 مارس 1946، عمل على مواصلة نشاط الجمعية الإصلاحي عن طريق التركيز على الزيادة في بناء و تأسيس المدارس الحرة في المدن و القرى و المداشر، وكذا العمل على بناء المساجد، التي كانت تعرف إقبالا شعبيا [66]، كما أنها دعت إلى مواصلة نشر اللغة العربية و تنقية الدين الإسلامي من الانحرافات،و الأئمة المأجورين الذين كانوا بمثابة الدرع الواقي للاستعمار الفرنسي هؤلاء الذين عملوا على تشويه الشريعة الإسلامية، و قد توج النشاط الثقافي و الديني للجمعية بتأسيس "معهد عبد الحميد بن باديس" بقسنطينة الذي يعتبر بحق منبع للازدهار الثقافي للمغرب الأوسط، و ذلك لاستقباله العديد من الطلاب الجزائريين الذين كانوا قبل ذلك يهاجرون إلى تونس و المغرب للدراسة بالزيتونة، و قد ساهم ذلك المعهد في تكوين العديد من الأشخاص، و إعادة بعث نشاط الجمعية الذي غيب فترة الحرب العالمية الثانية[67]، هذا كما قامت الجمعية بتسوية مسألة الأوقاف بطريقة عادلة و منصفة[68].

و لقد نددت جمعية العلماء المسلمين بسياسة فرنسا التعسفية تجاه المساجد والأوقاف، حيث جاء في إحدى تصريحاتها " إن تسلط الإدارة الفرنسية على مساجدنا وأوقافنا- وهي لائكية -هو عين السيادة و إسناد الوظائف الدينية إلى من تختاره وترتضيه هو رأس السياسة، ولولا السياسة ما كان للمفتي الحنفي وجود"[69]، و من أجل الترويج لنشاطاتها شرعت الجمعية في إصدار السلسة الثانية من صحيفة "البصائر" التي توقفت عن العمل منذ بداية الحرب العالمية الثانية، و كان لهذه الصحيفة دورا بارزا في نشر أعمال الجمعية و تطلعاتها[70].

و قد أكدت الجمعية على أهدافها السابقة في مؤتمرها التاسع الذي انعقد بتاريخ 21 جويلية 1946 حينما دعت إلى :

- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية.
- حرية الثقافة الإسلامية.
- تطبيق العدالة الإسلامية، و تعيين المفتين و القضاة من قبل الشعب.
- معارضة التجنيس و رفض الإدماج.
- محاربة الطرقية و الشعوذة.
- إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين و الدينيين المسلمين الموجودين في السجون الفرنسية[71].

و على القارئ التوقف عند مطالب الجمعية تلك، فالملاحظ أنها لم تتغير طوال عقدين من الزمن، فقضية فتح المدارس وبناء المساجد و تعليم النشأ تعاليم الدين الإسلامي الصحيح، و إرشاد عامة الشعب الجزائري لمعرفة هويته الحقيقية كان دائما الشغل الشاغل لأعضاء جمعية العلماء المسلمين، و عليه فجاحد من ينكر أعمال الجمعية و نشاطاتها، ثم لا ننسى أن النشأ الذي تعلم في مدارسها منذ تأسيسها عام 1931 قد أصبح خلال سنة 1946 في سن تمكنه من معرفة هويته الحقيقية و حقيقة المستعمر الدخيل، لهذا نجد تقريبا أغلبية الشباب الجزائري الذي تلقى تكوينا علميا و دينيا على يد الجمعية قد انضم إلى العمل المسلح ضد فرنسا حينما سنحت له الفرصة.

-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية:

بعد الإجراءات التعسفية التي أقدمت عليها فرنسا في التعامل مع أعضاء حزب الشعب الجزائري المحظور، واتهامها لهم بأنهم هم سبب تنظيم مظاهرات ماي 1945 وتحريض الأهالي ضدها، و تبعا لإجراءات التهدئة التي أقرتها هي نفسها عقب مجازر ماي 1945، و التي كان من نتائجها إطلاق صراح مصالي الحاج يوم 11 أوت 1946[72]كان لزاما على قيادة الاتجاه الاستقلالي البحث عن أساليب و طرق جديدة تكفل لهم مواصلة نشاطهم و نضالهم[73]، و رغم أن هذا الحزب قد حافظ على مطلبه الرئيس المتمثل في الاستقلال التام للجزائر، إلاّ أنّ كيفية تحقيقه هذه المرة قد تغيرت لدى بعض أعضاء الحزب خاصة الشباب منهم كالأمين دباغين وحسين لحول هؤلاء الذين أشرفوا على قيادة الحزب فترة سجن مصالي الحاج، حينما طالبوا بضرورة بداية التفكير في العمل العسكري عن طريق إنشاء تنظيم سري[74]، و الظاهر أن تفكير هؤلاء جاء نتيجة التجارب المريرة التي عاشوها طوال فترة الحرب العالمية الثانية، و كذلك بسبب المجازر التي ارتكبتها إدارة المحتل في ماي 1945، لهذا فكر هؤلاء بأنه يستحيل تحقيق مطالبهم بالاعتماد على الكفاح السياسي مع مستعمر عنيد.

و قد ظهر ذلك التوجه الجديد جليا عند وصول مصالي الحاج إلى الجزائر يوم 13 أكتوبر 1946 واستقراره في بوزريعة[75]، و دعوة أصحابه إلى الاجتماع فطرحت على قيادة الحزب عدة قضايا منها مسألة الوضع القانوني و الشرعي للحزب، و كذا قضية مشاركة الحزب في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946[76]، حيث دعى فريق من الأعضاء إلى إعادة تكوين حزب شرعي يواصل الدفاع عن أهداف الحزب بينما رأى فريق آخر أمثال الأمين دباغين و محمد خيضر أنه من الضروري بقاء نشاطات الحزب سرية حتى يتمكن من القيام بمهامه بعيدا عن أعين السلطة الاستعمارية [77] و كذا بداية التفكير في اتباع النهج العسكري لأنه الأنسب في رأيهم في تحقيق مطالب الحزب[78].

بناءا على هذه التوجهات الجديدة التي ظهرت عند بعض أعضاء حزب الشعب الجزائري، كان لابد من حل وسط يرضي الأطراف كلها ويقرب وجهات النظر المختلفتين، و من ثم اتخاذ قرار يقضي بالجمع بين الصفتين الشرعية و السرية، و مثل هكذا حل يجب أن يكون عند شخص مصالي الحاج كونه زعيم هذا التيار، و بالفعل نجح هذا الأخير في التوفيق بين أصحابه حينما اتخذ قرار يقضي بالسماح للحزب بالمشاركة في الانتخابات و الدفاع عن مطالبه بصورة شرعية[79] ، و تكليف الجناح الآخر في التفكير في العمل المسلح، و كإجراء تعسفي منها رفضت إدارة المحتل ترشح حزب الشعب الجزائري في الانتخابات تحت هذا الاسم[80]، فاقترح مصالي الحاج اسم جديد لحزبه هو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية " كغطاء شرعي يسمح له بعقد الاجتماعات ويخوّل له حق الترشح و الترشيح لمختلف المجالس، كما أنه استطاع بهذه الواجهة الجديدة أن يصدر صحيفة تعبر عن مبادئه الاستقلالية، و عن اختياراته الوطنية، وقد عمل الحزب باسمه الجديد على توسيع دائرة نضاله بالتوغل في صفوف النساء، الشبيبة، الطلبة والعمال، و تنظيم هذه الفئات ضمن اتحادات و جمعيات قانونية[81].

و بإعلان مصالي الحاج عن قراره القاضي بالمشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في 10 نوفمبر 1946، فضل أن يتقدم وحده دون أن يتحالف مع الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[82]، و قد وافق عباس على طلب مصالي القاضي بعدم المشاركة في الانتخابات، وأن يترك الفرصة لمترشحي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، اتضح هذا من خلال تصريح الصيدلي فرحات الذي جاء فيه " إن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري امتنع عن تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية الأولى في نوفمبر 1946، لتمكين مصالي الحاج من مواجهة الرأي العام الفرنسي و برلمانه، إن مصالي قد حصل على ضمانات وزارة الداخلية و الحكومة العامة في الجزائر بأن القوائم الانتخابية التي يقدمها حزب الشعب ستعتمد، و بناءا على ذلك ترشح للانتخابات، و طلب مني الانسحاب من المنافسة تفاديا لانشقاق القوي الوطنية، كما أكدّ أنه بإمكانه الحصول على

استقلال الجزائر"[83]، وبذلك يكون مصالي الحاج قد هيأ حزبه للمشاركة في الانتخابات متيقنا بأن النتائج ستكون في صالحه، بحكم أن حزبه كان يملك قاعدة شعبية واسعة وفي سبيل ذلك رشح مصالي شخصيات بارزة من حزبه، و أطلق شعارا على قائمة المرشحين سماها " قائمة لتحرير الشعب الجزائري"[84]، لكن فرنسا و كعادتها عمدت إلى اللجوء إلى سياسة المناورة و تزوير تلك الانتخابات حتى يسهل التلاعب بنتائجها ويعزى السبب في ذلك إلى كونها كانت متخوفة من عناصر حزب الشعب الجزائري نظرا لشعبيته الواسعة، و مطالبه المتناقضة مع أسطورتها القائلة بان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا كما أنها رفضت ترشح شخص مصالي الحاج في العاصمة بأمر من الوالي العام[85] هذا علاوة على رفضها قوائم الحزب في كل من وهران و سطيف، و لم يعلم الحزب بذلك إلا بعد انقضاء المدة القانونية للتسجيلات[86]، و بسبب تلك العراقيل لم يتحصل عناصر الحركة سوى على خمسة مقاعد[87]، ثلاثة منها في قسنطينة وهم "الأمين دباغين، جمال دردور وسعود بوقادوم"، و مقعدان في العاصمة هما " أحمد مزغنة و محمد خيضر" للإشارة هنا فقد تقدم لتلك الانتخابات 08 مترشحين عن الإدارة الفرنسية و مرشحان عن الحزب الشيوعي الجزائري[88].

و نجد أنه و بالرغم من حصول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على خمسة مقاعد في الانتخابات التشريعية، إلاّ أن هناك بعض الأعضاء في الحزب أمثال الأمين دباغين[89] قد اعترضوا على مشاركة هؤلاء في البرلمان الفرنسي بحجة أن هذا الأخير يخدم مصلحة فرنسا وحدها، و كذلك بسبب التزوير الذي شاب ذلك الاقتراع، كما أنكر هؤلاء حق النواب الفرنسيين في تسيير شؤون الجزائريين، معتبرين أن الشعب الجزائري وحده له الحق أن يناقش و يحدد مصيره و مستقبله[90]، في ظل هذا الجو المشحون وإصرار الجماعة التي دعت إلى ضرورة تشكيل جناح عسكري على قرارها، و تواصل الخلاف داخل الحزب، قام مصالي الحاج و بعد مشاورات شملت جميع الأطراف بدعوة الحركة إلى عقد مؤتمرها الأول يوم 15 فيفري 1947 [91]، و ذلك لاتخاذ قرار موحد وإيجاد حل للصراع القائم، و خلال جلسات المؤتمر ظهرت إلى العيان ثلاث مجموعات كل منها لديها رأي[92]، لكن و بعد أخذ ورد و تدخل مصالي الحاج تمكن المجتمعون في الأخير بالخروج بعدة نقاط أرضت كل الأطراف الحاضرة منها نذكر :

- المحافظة على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تعمل بطريقة قانونية، و تشارك في الانتخابات التي تجري بالجزائر.
-الإبقاء على حزب الشعب الجزائري، الذي كان يشتغل بطريقة سرية.
- الموافقة على تشكيل المنظمة الخاصة للعمل العسكري و التي هي منظمة شبه عسكرية مهمتها تدريب الشباب للتحضير للعمل الثوري[93].

وباتخاذ تلك القرارات يكون الحزب قد عبر على خياراته كلها خاصة ما تعلق منها بتأسيس المنظمة الخاصة، فكان ذلك بداية مرحلة جديدة في مسيرة الحزب، يتعرف عليها كل من يتابع دراسة هذا الموضوع انطلاقا من الإطار الزماني الذي توقفنا عنده.

نتائج الحركة الوطنية على الساحة السياسية.

خاتمة:

إن مجازر الثامن ماي كانت منعطفا هاما في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، والتي أدت الى وعي جماعي على المستوى الشعبي و السياسي، هذه الاخيرة المتمثلة في الحركة الوطنية الجزائرية تبلورت أفكارها التحريرة لتتقتع بأن المستعمر لا يمكن تحقيق معه ولو مطلب واحد بالطرق السلمية، ونحن هنا نقصد أعضاء التيار الاستقلالي الذين اتخذوا موقفا معاديا لفرنسا هذه المرة، وطالبوا بضرورة الذهاب الى الكفاح المسلح لانه السبيل الوحيد للاستقلال، وهذا الأمر ما انعكس فيما بعد على العمل الثوري في الجزائر .

الهوامش

[1]أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ، دار الرائد، الجزائر، 2009، ج3،ص227.

[4]عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي السياسي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ج1، ص243.

[3] Claude collot et Robert Henry :le movement national algrian , Textes 1, offices des puplcation universitaire , Alger, 1978;p187

[6] قريري سليمان: تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية(1940-1954)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص83

[5]أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية،ج3،المرجع السابق ص228.

[6]قريري سليمان: المرجع السابق، ص85

[7]جيلالي صاري ،محفوظ قداش: المقاومة السياسية، (1900-1954) الطريق الاصلاحي والطريق الثوري، تحقيق عبد القادر بن حراث المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987،ص78.

[8] Mahfoud kaddache : Histoire du Nationalisme Algérien , Tome 02, éd , EDIF , Alger, 2003.; p697

[9] A.W.C , Annuaire Statistique de L' Algérie 1939-1947.P P130-135

[10]ناصر الدين سعيدوني: أحداث ماي 1954، ذكريات وتضحيات جسيمة وعبرة وكفاح مرير "الذاكرة" العدد الثاني ، الجزائر، 1995، ص124

[11]بكار محمد ، محمد صالح بن جلول رائد الحركة المطلبية في الجزائر(1893-1985)، ط1، دار الأصول للطباعة والنشر، سيدي بلعباس، الجزائر، 2009، ص141

[12]المرجع السابق،ص ص31-33.

[13]عبد الرحمن بن العقون: المرجع السابق، ص367.

[14]عامر رخيلة: 8ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1985، ص87.

[15] Claude collot : les Institution de L'Algérie Durant la période coloniale (1830-1962), éd OPU , Alger, paris, 1987, p220

[18]عبد الحميد زوزو : محطات في تاريخ الجزائر ، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص ص 254-255. للتوسع أكثر ينظر :Mohammed Harbi :Le FLN Mirage et Réalité ,OP- cit ,p138

[17]الجيلالي صاري ، محفوظ قداش: المرجع السابق ،ص 51.

[18] Sliman Chikh : L' Algérie en Armes, ou le temps des certitudes, éd conomica, paris , 1981, p 42.

[19]عامر رخيلة :المرجع السابق، ص88.

[20]ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص27

[21] André Nouschi : La naissance de nationalisme Algérien, éd , Minuit , Paris, 1962 , p 145

[22] Mahfoud Kaddache :Histoire du Nationalisme Algérienne, T2 , OP – cit , pp 752- 753

[23] Benjamin Stora et Zakya Daoud : OP – cit , p 46.

[24]جوان غليسي، الجزائر الثائرة، ترجمة خيري عماد ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961 ، ص 88.

[25]قريري سليمان: المرجع السابق، ص 123.

[26] Gilbert Meynier : OP –cit , p 65.

[27]محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ج1 ، ص105.

[28] Ferhat Abbas : La Nuit coloniale , OP – cit , p 151.

[29] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme Algérienne, T2 , OP – cit , p 730.

[30] Ferhat Abbas : Autopsie d'une guerre , OP – cit , p 15.

[31] Sliman Chikh ; OP – cit , p 64.

[32]محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1 ، المرجع السابق ص ص 84-86.

[33] Mohammed teguia : OP – cit , pp 73-74.

[34] Ferhat Abbas : La Nuit coloniale , OP – cit , p 156.

[35] Ahmed Mahsas : OP – cit , p 218.

[36] Claude Collot et jean Robert Henry : OP – cit , p214.

[37] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme Algérienne, T2 , OP – cit , p 73

[38] Mohammed Harbi :Aux Origines du FLN , OP- cit , p26.
[39] André Nouschi :OP-cit ,p 144.
[40] Ferhat Abbas :La Nuit coloniale ,OP –cit ,pp154-155.
[41] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme Algérienne, T2 , OP-cit ,p750.
[42] Slimane Chikh :OP-cit ,p64.

[43]قريري سليمان :المرجع السابق ،ص 130.

[44]الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق ،ص 86.

[45] Mohammed Harbi :Aux origines du FLN ,op-cit ,p26
[46] Ferhat Abbas :La Nuit coloniale ,OP-cit ,p 154.
[47] Ferhat Abbas :La Nuit coloniale ,op- cit ,p 156.
[48] Ibid:p157.

[49]محفوظ قداش ، الجيلالي صاري : المرجع السابق ،ص 86.

[50] Ferhat Abbas :La Nuit coloniale, OP- cit ,p 159.

[51]أحمد مهساس : الحركة الوطنية الثورية في الجزائرمن 1914 الى 1954، ترجمة الحاج مسعود ومحمد عباس، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص 87.

[52]الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق ،ص 87.

[53] Ferhat Abbas :La Nuit coloniale ,op- cit ,p p159-160
[54] André Nouschi :OP-cit ,p144.

[55]محمد حربي : الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 14.

[56]ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 137.

[57] Mohammed Yousfi :L'Algérie en Marche ,Tome 1,éd . ENAL ,Alger ,1987 ,p65
[58] André Nouschi :OP-cit ,p 144.

[59]حميد عبد القادر: المرجع السابق ،ص 86.

[60] جوان غليسبي : المرجع السابق ، ص ص 86-87.

[61]محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث، قسنطينة الجزائر، 1985 ، ص ص 254-255.

[62] Charles Robert Ageron :Histoire de L'Algérie contemporaine ,OP-cit ,p599.

[63]الجيلالي صاري ، محفوظ قداش :المرجع السابق ،ص 88.

[64]قريري سليمان :المرجع السابق ،ص 150.

[65]شارل أندري جوليان : إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة محمد مزالي وآخرين ، الدار التونسية للنشر، تونس 1976 ،ص 343.

[66]إدريس خضير : البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، دار الغرب للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006، ج1،ص 56.

[67]محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ،ص 253.

[68]يحي بوعزيز :موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب ، دار الهدى، الجزائر، 2004 ،ص 168.

[69]محمد العربي زبيري: تاريخ الجزائر المعاصر،ج1، المرجع السابق ، ص 205.

[70]إدريس خضير : المرجع السابق ، ص 387.

[71] Claude Collot et Jean –Robert Henry :OP –cit ,p 234.
[72] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme Algérienne, T2 , OP-cit ,p753.
[73] André Nouschi :OP-cit ,p145.
[74]Charles Robert Ageron :Histoire de L'Algérie contemporaine ;OP-cit ,p587.
[75] Benjamin Stora :OP-cit, p 199.
[76] Hocine Ait Ahmed . –Mémoires d'un combattant :L'esprit de l'indépendance (1942-1952) Document ,éd .Minuit ,Paris ,1983,p87

[77]مومن العمري: المرجع السابق ، ص ص 70-71.

[80]محمد الطيب العلوي : المرجع السابق ، ص 251 ، و للتوسع أكثر ينظر :
Mohammed Harbi :Aux origines du FLN ,op-cit ,p 27.

[79] Mahfoud Kaddache : Histoire du Nationalisme Algérienne, T2 , OP-cit , p 756.

[80] يحي بوعزيز :السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1995، ص 28.

[81] Slimane Chikh :OP-cit ,p65.

[82] محمد الطيب العلوي: المرجع السابق ، ص ص 251-252.

[83] Ferhat Abbas :La Nuit coloniale , OP-cit ,P 163.

[84] Mohammed Harbi :Aux origines du FLN ,OP-cit ,p29.

[85] Ferhat Abbas ;La Nuit coloniale ,OP-cit ,pp163-164.

[86] الجيلالي صاري ، محفوظ قداش : المرجع السابق،ص 94.

[87] عبد الوهاب بن خليف:المرجع السابق، ص 174.

[88] Ahmed Mahsas :OP-cit ,p 231.

[89] Mohammed Harbi :Le FLN Mirage et Réalité , OP – cit , p34.

[90] الجيلالي صاري ،محفوظ قداش :المرجع السابق،ص 90.

[91] Hocine Ait Ahmed ;OP-cit ,p88.

[92] مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1945 في الجزائر، دراسة منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، دار هومة ، الجزائر 2009، ص ص 69-70.

[93] Mohammed Herbi :Aux origines du FLN ,OP-cit,p29.